خصوصية انتاج الحنطة
في العراق

دراسة من اعداد

سرمد عباس جواد

د. هدى هادي سلمان

مقدمة :-

تحتل زراعة الحنطة اهمية ستراتيجية بالنظر لسعة مبادلاتها في السوق الدولية، وهذا ما دفع الكثير من البلدان النامية والمتقدمة الى اعتماد سياسات اقتصادية تهدف تنمية المحصول وتقويض استيراده بقصد تحقيق الاكتفاء الذاتي منه ، وهذا يعني ان الدولة تسعى الى رفع قدراتها التنافسية من هذا المحصول وتعزيز صادراتها وتنمية مصادر النقد الاجنبي لديها .

يمتاز محصول الحنطة بأنه واحد من السلع الغذائية الاساسية التي تعتمد عليها فئات عده ، خصوصا تلك التي تتسم بمحدودية او ضعف متوسطات دخولها ، هذه الحقيقة اكسبت الحنطة اهمية سياسية وعسكرية فاقت اهميتها الاقتصادية ، وتأريخ الفكر الاقتصادي غني بأحداث دول انهارت على اثر صفقات حبوب.

العراق بوصفه واحد من البلدان النامية الذي تتوفر فيه مقومات النشاط الزراعي من تربه خصبه ومياه وفيره ومناخ ملائم ، انتهج ومنذ سنوات طويلة اسلوب تنمية زراعة الحنطة من خلال الدعم الحكومي المباشر تاره ومن خلال تقديم التسهيلات الائتمانية والضريبية تاره اخرى ، غير ان مدى نجاح خطط تنمية زراعة الحنطة في العراق بحاجة الى دراسة وتقييم بغية معالجة الانحرافات ووضع التصورات الدقيقة عن الخطط المستقبلية .

من هنا جاءت فكرة دراستنا هذه التي سيتمركز مخاضها الفكري في اربع مباحث رئيسية :

- **المبحث الاول :- العوامل المؤثرة في انتاج الحنطة**
- **المبحث الثاني :- استهلاك الحنطة وتوقعات الطلب عليها**
- **المبحث الثالث :- سياسة تسعير الحنطة**
- **الاستنتاجات**
- **التوصيات**

المبحث الاول
العوامل المؤثرة في انتاج الحنطة في العراق

بالرغم من الاشكالات العديدة التي يعاني منها القطاع الزراعي في العراق ولعل في مقدمتها مشاكل الانتاجية سواء كانت تدهور انتاجية الدونم الواحد او تدهور انتاجية العمال المشتغلين في الزراعة ، فضلا عن رداءة نوعية الانتاج ، الاان جهود حثيثة بذلت خلال الحقب الزمنية السابقة بغية اعادة تأهيل القطاع الزراعي وتنمية وتطوير المحاصيل الاستراتيجية وفي مقدمتها الحنطة بالنظر لاهمية هذا المحصول من حيث توفير بعض متطلبات الامن الغذائي من جهه ولترابطاته الامامية والخلفية بالقطاع الصناعي من جهه اخرى [1]. لذا فان نقاشنا في هذا المبحث سينصب في النقاط الثلاث التالية :

- **مستوى الانتاج المحلي من الحنطة**
- **العوامل المؤثرة في انتاج الحنطة**
- **الكميات المستوردة من الحنطة**

[1] د. محمد طاقة ، د. ضياء صافي ، تطور العوامل المؤثرة في انتاجية الدونم من الحنطة في العراق ، مجلة الرافدين ، العراق ، العدد (٢٨) ، ١٩٩٤ ،ص٩

اولا:- مستوى الانتاج المحلي من الحنطة .

وللوقوف على مستوى الانتاج المتحقق من محصول الحنطة في العراق لابد من الاستعانة ببيانات الجدول رقم (١) والذي يبين حجم الانتاج المتحقق من الحنطة للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٥)

جدول رقم (١)
المساحة المزروعة ومعدل غلة الدونم والانتاج الكلي لمحصول الحنطة في العراق
للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٥)

السنة	المساحة المزروعة الف/دونم	معدل الغلة كغم	الانتاج الف/دونم
١٩٩٠	٤٧٨٣	٢٥٠	١١٩٦
١٩٩١	١٠٠٦٩	١٤٧	١٤٧٧
١٩٩٢	٤٨٠٩	٢٧٣	١٣١١
١٩٩٣	٤٧٤٤	١٩٢	٩١٢
١٩٩٤	٥٠٧٧	١٦٨	٨٥٤
١٩٩٥	٥٧٠٢	١٩١	١٠٩٢
١٩٩٦	٥٥٦٩	٢٠٧	١١٥٠
١٩٩٧	٥٤٩٩	١٧٢	٩٤٧
١٩٩٨	٥٧٨٢	٢٥٥	١٤٧٥
١٩٩٩	٥٩٥١	١٨٥	١١٠١
٢٠٠٠	٤٣٠٨	٢٤٢	١٠٤١
٢٠٠١	٥٢١٨	٣٩٣	٢٢١٩
٢٠٠٢	٦٥٩٥	٣٩٣	٢٥٨٩
٢٠٠٣	٦٨٥٥	٣٤٠	٢٣٢٩
٢٠٠٤	٦١٥٩	٢٩٨	١٨٣٢
٢٠٠٥	٦٤١١	٣٤٨	٢٢٢٨

المصدر : وزارة الزراعة – دائرة التخطيط والمتابعة

الحقائق التي يمكن الخروج بها من الجدول رقم (١) هي ان المساحات المزروعة بالحنطة اخذت بالتوسع على امتداد مدة الدراسة ، اذ بلغ متوسط مدة الدراسة الاولى (١٩٩٠- ١٩٩٩) (٥,٧) مليون /دونم، في حين ان متوسط المدة الثانية (٢٠٠٠- ٢٠٠٥) بلغ (٥,٩) مليون /دونم ، المعروف ان التناسب او العلاقة

طردية بين المساحات المزروعة وحجم الانتاج ، فالاخير اخذ بالزيادة على امتداد مدة الدراسة ، اذ بلغ متوسط انتاج مدة الدراسة الاولى(١,٢) مليون/طن ، الانخفاض في معدلات انتاج الحنطة في المدة الاولى من الدراسة جاء كنتيجة لظروف الحصار الاقتصادي المفروض منذ اب عام ١٩٩٠ حيث انخفض حجم الانفاق الاستثماري في معظم قطاعات الاقتصاد العراقي بسبب توقف واردات تصدير النفط الخام ، هذا بدوره انعكس سلبا على امكانيات تطوير القطاع الزراعي سواء من حيث رفع سعر دعم المنتج الزراعي او من خلال تقديم مستلزمات الانتاج بأسعار مدعمة ، اما عن مدة الدراسة الثانية فقد بلغ متوسط انتاجها (١,٨) مليون /طن.

ثانيا:- العوامل المؤثرة في انتاج الحنطة .

لكي نحصل على مستوى متطور من انتاج الحنطة فلابد من الوقوف على دور العوامل المؤثرة في زيادة الانتاج ورفعها ، حيث هنالك عدد كبير من العوامل المختلفة تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على زيادة الانتاجية . هذه العوامل حددها مكتب العمل الدولي (ILO) بثلاث مجاميع هي :

١- العوامل العلمية
٢- العوامل الطبيعية
٣- العوامل العامة (الاقتصادية والادارية)[١]

١- العوامل العلمية

هذه العوامل غالبا ما تتمثل في استخام الاسمدة والبذور والالات والمكائن والمعدات ..... الخ وعليه لابد من الوقوف على ابرز هذه العوامل

*البذور :-

نفذت جميع مديريات الزراعة في المحافظات حملة تعفير* بذور الحنطة قبل بدء الموسم الشتوي لعام ٢٠٠٥ وكما هو موضح في الجدول رقم (٢).

[١] د. امال شلاش ،المشاريع الزراعية الاروائية ودورها في الانتاج الزراعي ، مجلة الاقتصادي ، العراق ، عدد خاص ، ١٩٩٩، ص١٢
*: يقد بتعفير الحنطة ، عملية خلطها بالمبيدات ووسائل المكافحة قبل زجها بالتربة .

جدول رقم (٢)
اجمالي كميات البذور المعفرة لمحصول الحنطة موزعة حسب محافظات العراق لعام ٢٠٠٥

المحافظة	كميات البذور المعفرة الف/طن	المساحات المزروعة بالبذور المعفرة الف/دونم	اجمالي المساحات المزروعة الف/طن	نسبة التنفيذ %
كركوك	٣٠	٨٤٦	٨٤٨	١٠٠
المثنى	٣	٨٢	٨٤	٩٧
نينوى	٦٦	٢١٨٥	٢٣٢٢	٩٤
صلاح الدين	١٤	٤٨٢	٥١٩	٩٣
النجف	٥	١٦٦	٢٠٤	٨١
بغداد	٦	١٩٦	٢٤٥	٨٠
ديالى	٩	٢٩٥	٤٠٣	٧٣
كربلاء	٠,٥٤٢	١٨	٢٩	٦٣
الكوت	١٠	٣٤٠	٦٥٠	٥٢
الديوانية	٤	١٣٢	٣٦٣	٣٦
بابل	٣	٩٤	٣٥٥	٢٦
ميسان	٢	٧٤	٣٣٨	٢٢
البصرة	٠,٣٠٣	١٣	٥٩	٢٢
الانبار	١	٤٠	٢٢٢	١٨
ذي قار	١	٣٣	١٨	١٨
المجموع	١٥٤,٨	٤٩٩٦	٦٦٥٩	٧٣

المصدر :وزارة الزراعة – دائرة التخطيط والمتابعة

الواضح من الجدول رقم (٢) ان اجمالي كميات البذور المعفرة من الحنطة بلغ (١٥٤,٨) الف / طن موزعة على عموم محافظات العراق كانت ادناها في محافظتي ذي قار والانبار حيث بلغت (١) الف/ طن ، اما اعلى كمية فقد كانت في محـــافظة نينوى ، اذ بلغت (٦٦) الف/ طن ، اما عن المساحات المزروعة بالبذور المعفرة فقد بلغ مجموعها (٤,٩) مليون /طن كان لمحافظة نينوى النصيب الاكبر من هذه المساحات ، اذ بلغت (٢١,٨) الف/طن .

***الاسمدة ومكافحة الافات:-**

كما هو معروف فأن للاسمدة دورا كبيرا في تحسين كمية ونوعية الانتاج الزراعي بشكل عام وزراعة الحبوب بشكل خاص والحنطة على وجه التحديد ، حيث تعد من العوامل الرئيسية لزيادة انتاجية الدونم من الحنطة ، وهذا بدوره يتوقف على نوعية الاسمدة المستخدمة اضافة الى كمياتها .وهنا لابد من الاشارة الى ان القطاع الزراعي في العراق يعاني من نقص الاحتياجات الحقلية اللازمة وكثرة الامراض النباتية والادغال وقلة المكننة وعدم توفير الادوات الاحتياطية وعدم الاستخدام العلمي الكفؤ للاسمدة ،هذا النقص في هذه المتطلبات اثرت على انتاجية الغلة الزراعية للحنطة في العراق ، وتوكد منظمة الغذاء والزراعة العالمية (F.A.W) ان معدل انتاج الغلة الزراعية للحنطة في كل من سوريا وايران وتركيا تزيد عن مثيلتها في العراق بمقدار (١٠٠ %- ٢٠٠%)[١]

والى جانب استخدام الاسمدة تقوم مديريات الزراعة بتنفيذ حملات مكافحة ادغال الحنطة بنوعيها ذات الورقة الرفيعة وذات الورقة العريضة [٢]. وكما هو موضح في الجدول رقم (٣).

[١] البنك الدولي للانشاء والتعمير ،التقرير السنوي ، نييورك ،٢٠٠٥ .

[٢] عماد حسن النجفي ، استهلاك الحبوب الرئيسية في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ،العراق ،١٩٨٠،ص١٨

جدول رقم (٣)

مكافحة ادغال الحنطة الرفيعة والعريضة الاوراق للموسم الشتوي من عام ٢٠٠٥

المحافظة	المساحة المنفذة الف/دونم	المساحة التي تم مكافحة الادغال العريضة + رفيعة الاوراق فيها / الف دونم
نينوى	٢٤٧٠	٣٦٠
كركوك	٨٤٨	٢٣٣
صلاح الدين	٥١٩	١٣٤
ديالى	٤٠٣	١٢١
الانبار	٢٢٢	٩
بغداد	٢٤٥	٢١
بابل	٣٥٥	٢٤
واسط	٦٥٠	١٦٤
كربلاء	٢٩	٢
النجف	١٠٤	٢٨
المثنى	٥٣	٠,٨١
الديوانية	٣٦٣	٧٥
ذي قار	١٨٠	٠,٨١
ميسان	٣٣٨	٠,٨٧
المجموع	٦٧٧٩	١١٧٣

المصدر : وزارة الزراعة – دائرة التخطيط و المتابعة

نفذت المحافظات (ديالى ، بابل ، كربلاء ، واسط ، بغداد ، صلاح الدين ، الانبار) حملة مكافحة ذبابة الياسمين البيضاء ، كما اقدمت جميع المحافظات على توزيع المبيدات المختلفة على الشعب الزراعية والاشراف على اجراء المكافحة على مختلف المحاصيل وحسب الافات المنتشرة في المحافظة .

٢- العوامل الطبيعية :-

تعد هذه العوامل من العوامل المهمة لرفع الانتاجية في القطاع الزراعي وبقية القطاعات الاخرى وان كانت درجة ثأثيرها تتفاوت من قطاع لاخر ، كما ان هذه العوامل غالبا ما توصف بعوامل الديمومة نظرا لارتباطها بحياة الانسان الذي لايستطيع ان ينتج اي شيء دون الطبيعه ومواردها الاساسية .[١]
محصول الحنطة يتأثر بمجموعة من العوامل الطبيعية اهمها الاتي :

*** خصوبة التربة :-**

ان الابحاث الزراعية في مجال زراعة محاصيل الحبوب تؤكد ان هذه المحاصيل (بما فيها الحنطة) تحتاج الى تربة خصبة غير منهكة وتتسم بأنخفاض نسبة الاملاح والشوائب والافات التي تعد من المشاكل المعيقة لانجاح زراعه الحنطة في هكذا نوع من التربه .وعليه فأن الانتاجية ستتباين من محافظة الى اخرى اعتمادا على جودة التربه ومدى ملائمتها لزراعة الحنطة وبالتالي فأنها ستسهم في جعل الانتاج اكثر وفرة في محافظات معينة عنها في محافظات اخرى[٢]. الجدول رقم (٤) يبين التوزيع الجغرافي لانتاج الحنطة بين محافظات العراق بحسب بيانات عام ٢٠٠٥

[١] عبد الغفور ابراهيم احمد ، الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، اطروحة دكتواره مقدمة الى كلية كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ،١٩٩٧ ،ص٧٧

[٢] د. امال شلاش ،مصدر سابق ، ص١٥

جدول رقم (٤)

التوزيع الجغرافي لانتاج الحنطة بين محافظات العراق بحسب بيانات عام ٢٠٠٥

المرتبة	المحافظة	نسبة انتاجها الى الانتاج الكلي%
الاولى	نينوى	٣٦
الثانية	كركوك	١٢
الثالثة	واسط	٩
الرابعة	صلاح الدين	٧,٤
الخامسة	ديالى الديوانية	٥,٨ ٥,٢
السادسة	ميسان	٤,٨
السابعة	بغداد الانبار	٣,٣ ٣,١
الثامنة	النجف	٢,٩
التاسعة	المثنى	١,٣
العاشرة	البصرة كربلاء	٠,٨ ٠,٤

المصدر : وزارة الزراعة – دائرة التخطيط والمتابعة

***ملاحظة :- بلغ حجم الانتاج المحلي من الحنطة لعام ٢٠٠٥ (٢,٢) مليون /طن بحسب بيانات الجدول رقم (١)**

اذن صار واضحا من بيانات الجدول رقم (٤) ان المحافظات الشمالية (نينوى ، كركوك) تسهم بما يقارب بـ (٥٠%) من مجمل الانتاج الكلي ، في حين ان المحافظات الجنوبية لم تسهم سوى بـ (١%) او مادون وهذا مردة الى العوامل الطبيعية (صلاحية التربة ، معدل سقوط الامطار ، درجات الحرارة ...الخ)

*** الموارد المائية :-**

بالتأكيد ان زراعة الحنطة تعتمد على شكلين رئيسين من اشكال الري ، فهي اما زراعة ديمية ، وهذه تعتمد على سقوط الامطار وبالتالي فأن مخرجات هذه الزراعة من الحنطة تكون غير مضمونة كون ان الامطار من غير الممكن تحديد

مواعيد هطولها او كمياتها ، كما ان العراق يعد من البلدان التي تتمتع بموسم شتاء قصير وبالتالي فأن فرصة سقوط الامطار فيها ستكون محدودة . اما الشكل الثاني من زراعة الحنطة فهو ما يعرف بـ الزراعة المروية ، هذه التي تعتمد على منظومات الري سواء بالرش اوبالتنقيط[1] ، الجدول رقم (٥) يبين المقارنة بين مقادير الانتاج المتحققة من الزراعة الديمية والانتاج المتحقق من الزراعة المروية

جدول رقم (٥)
المقارنة بين الانتاج المتحقق من الزراعة الديمية والانتاج المتحقق من الزراعة المروية للمدة (١٩٩٠- ٢٠٠٥)

السنة	الانتاج المروي الف/طن	الانتاج الديمي الف/طن
١٩٩٠	١٩٥	١٠٠١
١٩٩١	٥٩٨	٨٧٩
١٩٩٢	٩٣١	٣٨٠
١٩٩٣	٦٢٤	٢٨٨
١٩٩٤	٥٢٤	٣٣٠
١٩٩٥	٦٥٠	٤٤٢
١٩٩٦	٨٥٣	٢٩٧
١٩٩٧	٧٠٢	٢٤٥
١٩٩٨	٩٨٩	٤٨٦
١٩٩٩	١٠٩٣	٨
٢٠٠٠	١٠٠٧	٣٤
٢٠٠١	١٢٩٦	٩٢٣
٢٠٠٢	١٦٠٠	٩٨٩
٢٠٠٣	١٦٨٢	٦٤٧
٢٠٠٤	١٣٠٨	٥٢٤
٢٠٠٥	١٨١٩	٤٠٩

المصدر : وزارة الزراعة – دائرة التحطيط والمتابعة

النتائج التي تمخضت عن الجدول رقم (٥) هو ان معدل انتاج الزراعة المروية (المعتمدة على وسائل الري) هواكبر من معدل الانتاج الديمي (الزراعة بواسطة الامطار) ، فبعد ما بلغ متوسط مدة الدراسة الاولى (١٩٩٠- ١٩٩٩) بـ (٧١٥,٩)

[1] د. محمد طاقة ، مصدر سابق ،ص٥١

الف / طن ثم واصل الارتفاع في مدة الدراسة الثانية (٢٠٠٠- ٢٠٠٥) ليبلـــــــغ (١,٤) مليون /طن ، اما عن الانتاج الديمي فقد بلغ متوسطه للمدة الاولى (٤٣٥,٦) الف/ طن ، ثم واصل الارتفاع حتى بلغ (٥٨٧,٦) الف / طن .
النتائج التي جاء بها الجدول رقم (5) قد تكون مؤشرا ايجابيا في اقتصادات العديد من البلدان ، ولكن في حالة مثل العراق فأن تعاظم نسبة الزراعة المروية اخذت تشكل (٨١,٦%) من مجموع الانتاج الكلي للحنطة ، وتضائل حصة الزراعة الديمية التي لم تشكل سوى (١٨,٣%) من اجمالي انتاج الحنطة .
المشكلة في تفوق نسبة الزراعة المروية تكمن في شبكات الري والبزل التي تعاني كم من الاشكالات منذ زمن طويل ، حيث التقادم كان سمة بارزة لهذه الشبكات في العقد التسعيني من القرن الماضي ، اما في الوقت الحاضر فأن عدد غير قليل من هذه الشبكات قد تعرض الى الدمار والتخريب بفعل العمليات العسكرية او بفعل الاعمال الارهابية وبالنتيجة فأن عائق رئيسي يمكن تشخيصه في هذا الصدد يتمثل في تدهور شبكات الري والبزل مما يعني ان امكانيات تطوير انتاج الحنطة (موضوع الدراسة) او بقية المحاصيل ستبقى عرضة الاحتمالات واتجاهات تكييف الموازنة العامة .

٣- <u>العوامل العامة (الاقتصادية والادارية):-</u>
بالاضافة الى العوامل العلمية والطبيعية فأن هناك عوامل اخرى تساهم بشكل او بأخر في التأثير على انتاج الحنطة . هذه العوامل يمكن ايجازها بالاتي :
- تركيبة القوى العاملة :-
يتميز القطاع الزراعي في عموم البلدان النامية بما فيها العراق بأرتفاع نسبة العاملين فيه وهذا راجع الى عدد من الاعتبارات التي يمكن تفصيلها كما يلي :
***الاعتقاد السائد في هذه البلدان ان القطاع الزراعي لايحتاج الى قوى عاملة تتسم بمهارات عالية ، بل ان العملية الزراعية قائمة على اساس اكتساب الخبرات من خلال مزاولة العمل .**
***العادات والتقاليد التي تحكم المجتمع الريفي لاتسمح ببقاء شبانها عاطلين عن العمل ، ولهذا فأن القطاع الزراعي في مثل هذه البلدان يبدو مرتع حقيقي للبطالة المقنعة .**
***تخلف باقي قطاعات الاقتصاد النامي ، حيث لايمكن للقطاع الصناعي الناشيء ان يستوعب كل هذه العمالة (محدودة المهارة) كما ان القطاع التجاري لايحتاج الا اعداد قليلة من العمالة .**
اذن يمكن للقوى العاملة ان تسهم في زيادة وتحسين نوعية الانتاج الزراعي اذا ما كان توظيفها يمتلك الشرعية الاقتصادية ، وبالعكس فأن وجودها سيسبب ثقل في تكاليف المزرعة وبالتالي خسارة العملية الانتاجية وتراجع معدلات الانتاج .

- سياسات الاغراق :-

المعروف اقتصاديا ان هذه السياسة تعني دخول السلعة المثيلة للسلعة المحلية من الخارج دون اخضاعها للقيود الادارية (الضريبية والكمركية) هذا الاجراء يمكن ان يعد من جهه ايجابيا كونه سيفضي الى زيادة الرصيد السلعي من الحنطة ولكن التبعات السلبية لمثل هذا الاجراء تكمن في ان المنتج او المزارع المحلي سوف لن يجد جدوى اقتصادية من استمرار زراعة الحنطة مادام ان المستورد يغرق الاسواق وبأسعار تفضيلية تقل عن السعر المحلي .

- سياسات التسويق والتخزين :-

تبقى العملية الانتاجية تعاني القصور ولاتحقق الهدف المرجو منها ان لم ترافقها سياسات تسويقية تتسم بقدر عالي من المرونة والانسياب ، اذ كلما توفرت مثل هذه السياسات كلما امكن نقل المنتج الى المستهلك دون تلكؤ ، وبالتالي فأن العملية الانتاجية تبقى في حالة ديناميكية .

اما فيما يتعلق بسياسات التخزين ، فهذه الاخيرة تبدو على قدر عالي من الاهمية بالنظر لارتباطها بمسئلة الامن الغذائي ، اذ ان ستراتيجية انتاج الحنطة (او باقي المحاصيل المهمة) لايقوم على ان الانتاج يغطي حاجة الاستهلاك فقط ، بل لابد من توفير قدر من الخزين الاستراتيجي بغية مواجهه الظروف الطارئة خصوصا وان الانتاج الزراعي يعاني الانتكاسات والتذبذب ، بالاضافة الى عامل المخاطرة كنتيجة لاعتماد جزء من الانتاج على الاستيراد وهذا الاخير هو عرضة لتأخر صفقات الحنطة او تغير الاسعار العالمية بأتجاه صعودي ، الجدول رقم (٦) يبين الخزين الستراتيجي من الحنطة للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٥)

الجدول رقم (٦)

الخزين الستراتيجي من الحنطة للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٥)

السنة	الخزين الستراتيجي للحنطة الف/طن
٢٠٠٣	٩٣٠
٢٠٠٤	٩٤٥
٢٠٠٥	٩٦٠

المصدر :وزارة التجارة – الشركة العامة لتجارة الحبوب

ثالثا:- الكميات المستوردة من الحنطة .

الاقتصاد العراقي شأنه شأن العديد من الاقتصادات النامية وبضمنها العربية تعاني من ارتفاع درجة انكشافها*، الامر الذي يعني ان الاقتصاد القومي يعتمد في الكثير من مقوماته على انتاج الاقتصاد الدولي ، والقطاع الزراعي ليس بمعزل عن هذه الستراتيجية ، اذ لم تتمكن غالبية البلدان النامية من تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل المهمة ومنها الحبوب ، وعلية فأنها تدعم خطط الانتاج المتحقق بما يناظرها من كميات مستورة ، الجدول رقم (٧) يبين الكميات المستوردة من الحنطة ونسبتها الى الانتاج المحلي .

جدول رقم (٧)
الكميات المستوردة من الحنطة ونسبتها الى الانتاج المحلي
للمدة (١٩٩١- ٢٠٠٤)

السنة	الكميات المستوردة (١) الف/طن	الانتاج المحلي (٢) الف/طن	نسبة (١-٢) %
١٩٩١	٥٨٠	١٤٧٧	٣٩,٢
١٩٩٢	٩٣٢	١٣١١	٧١
١٩٩٣	٧٥٥	٩١٢	٨٢,٧
١٩٩٤	٤٨٤	٨٥٤	٥٦,٦
١٩٩٥	٣٨٨	١٠٩٢	٣٥,٥
١٩٩٦	٨١	١١٥٠	٧
١٩٩٧	١٧١٧	٩٤٧	١٨١,٣
١٩٩٨	١٤٣٧	١٤٧٥	٩٧,٤
١٩٩٩	٢٤٤٤	١١٠١	٢٢١,١
٢٠٠٠	٢٥٤٠	١٠٤١	٢٤٣,٩
٢٠٠١	١٦٥٤	٢٢١٩	٧٤,٥
٢٠٠٢	١٦٧١	٢٥٨٩	٦٤,٥
٢٠٠٣	١٧٩٦	٢٣٢٩	٧٧,١
٢٠٠٤	١٤٦٧	١٨٣٢	٨٠

المصدر :(١) وزارة التجارة - الشركة العامة لتجارة الحبوب

* تعني درجة الانكشاف مدى اعتماد القتصاد القومي على القطاع الخارجي ، اي مدى تبعية الاقتصاد الى العالم الخارجي ، ولمزيد من التفصيل انظر :د. هوشيار معروف ، التبعية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي ، مطبعة الجامعة المستنصرية ، العراق ،١٩٨٤،ص٥٢

(٢) وزارة الزراعة - دائرة التخطيط والمتابعة

استقراء بسيط لبيانات الجدول رقم (٧) يتضح ان معدلات الانتاج المحلي تبدو متواضعة جدا امام كميات الانتاج المستورد ، فعلى الرغم من زيادات حجم الانتاج المحلي طيلة مدة الدراسة ، الانها تبقى محدودة قياسا بالكميات المستوردة التي بلغت اوجها في الاعوام (١٩٩٧- ٢٠٠٠) على اثر تطبيق مذكرة التفاهم والتي تم بموجبها مقايضة النفط العراقي بالغذاء والدواء والحاجات الانسانية ، اما عن بقية الاعوام فأن مستويات الاستيراد من الحنطة ونسبتها الى الانتاج المحلي شكلت الجزء الاعظم من كميات الحنطة المعده للاستهلاك .

المبحث الثاني
استهلاك الحنطة وتوقعات الطلب عليها

تعنى قضايا استهلاك الحنطة بالاهتمام من قبل الباحثين بالنظر للترابطات المتشابكة بين انتاج هذا المحصول من جانب ومتغيرات الاقتصاد القومي من جانب اخر . فلم تعد النظرة لمحصول الحنطة قاصرة على امكاناته الغذائية ودوره في تطوير القطاع الصناعي والتجاري . من هنا فأن مبحثنا هذا سيتضمن البحث في الفقرات التالية .

- **اولا :- التحليل الاقتصادي لمستويات استهلاك الحنطة في العراق**
- **ثانيا:- العوامل المؤثرة في الطلب الاستهلاكي من الحنطة**

اولا :- التحليل الاقتصادي لمستويات استهلاك الحنطة في العراق

مما لاشك فية ان مستويات الاستهلاك من الحنطة في العراق لابد ان تتزايد تحت تأثير عوامل عده (سنأتي على تحليلها في الفقرة الثانية من هذا المبحث) ، وبما ان الحنطة في العراق من المحاصيل ذات الاستهلاك العالي ، فأن المستهلك سيبقي على استهلاكه منها بصرف النظر عن تغير مستويات الدخول ، هذه الظاهرة عرفت على مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي بـ (تناقض جيفن) ، اذ لاحظ الاقتصادي روجر جيفن بأن هناك سلع تخالف منحنى قانون الطلب الاساسي الذي ينحدر الى الاسفل جهة اليمين . اذ عندما يرتفع سعر السلعة يقوم المستهلك بزيادة الكمية المشتراة منها ، ويصبح منحنى الطلب على هذه السلعة منحدر الى الاعلى .
لاحظ جيفن بأنه عندما ارتفعت اسعار الخبز في انكلترا ، اخذت الكثير من العوائل ذات الدخول المنخفضة بزيادة الشراء من الخبز .
فالسلعة التي تتميز بهذه الخواص كان قد اطلق عليها بالسلعة من نوع جيفن .
وفي الوقت الذي نجد في الاقتصادات المتقدمة ان مثل هذه الظاهرة قد تكون نـــادرة ، نجد في الاقتصادات المنخفضة الدخول ان السلع الدنيا شائعة بدرجة كبيرة .
الشكل البياني رقم (١) يوضح وضع السلع الدنيا ، حيث يزداد الدخل من المستوى الذي يمثله خط السعر (دهـ) الى المستوى الذي يعطيه خط السعر (د١هـ١) ان خطى السعر متوازيان ، وهو ما يعني عدم تغير السعر النسبي . ويزداد الدخل الحقيقي من (دهـ) الى (د١هـ١) ، اما بسبب الزيادة في الدخل النقدي ، مع ثبات الاسعار او بسبب الانخفاض النسبي الموحد في كلا السعرين ، وهكذا عندما يزداد الدخل ، ينتقل وضع توازن المستهلك من النقطة (ع) الواقعة على منحنى السواء (١) الى النقطة (ك) الواقعة على منحنى السواء (٢) وكنتيجة لزيادة الدخل الحقيقي مع ثبات اسعار الحنطة ، تنخفض الكمية المطلوبة من السلعة ص

من (م ص١) الى (م ص٢) . كما ان منحنى استهلاك الدخل خلال المدى بين حدي قيم الدخل الحقيقي هذا ينتقل الى الوراء من نقطة (ع) الى النقطة (ك) ويصبح مشابها للمنحنى (أع ك ب) .
فالشكل يوضح خارطة تتضمن وجود سلعة دنيا (سلعة ص) ويكون اثر الدخل هنا سالبا اي ان زيادة الدخل الحقيقي ، مع ثبات نسبة السعر ،تؤدي الى تخفيض الكمية المطلوبة من السلعة ص [١]

[١] د. خزعل مهدي الجاسم ، مصدر سابق ،ص٩٦

الشكل بياني رقم (١)
وضع السلع الدنيا (تناقص جيفن)

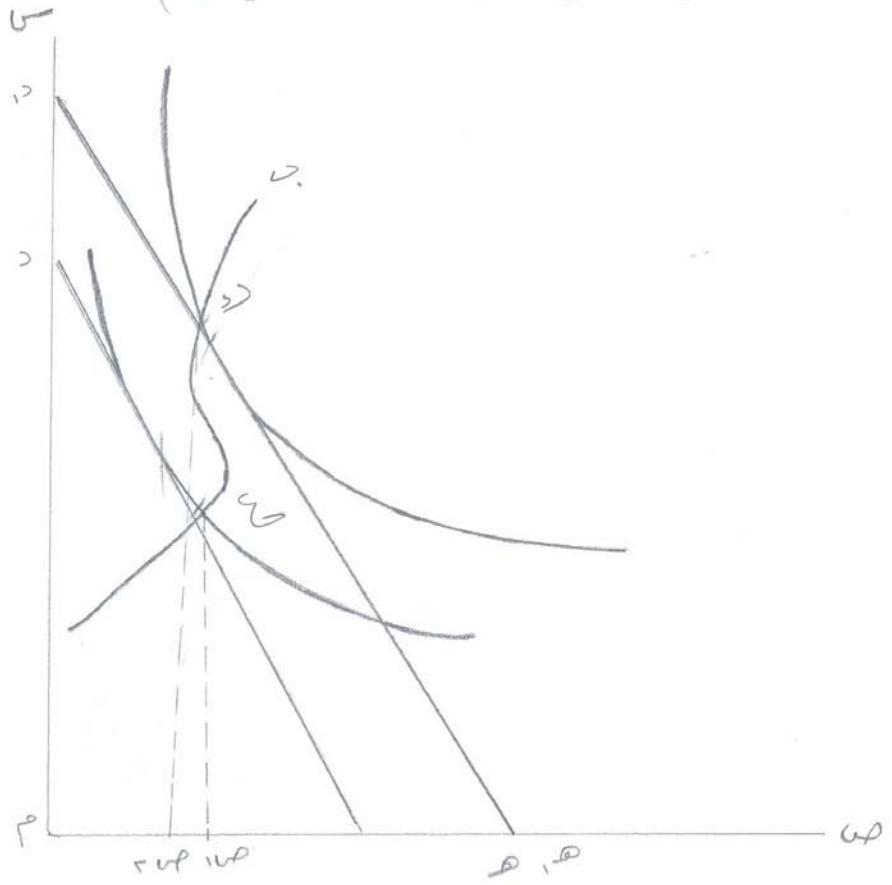

المصدر: د. هزوال محمد الجاسم، الاقتصاد الجزئي، مطبعة جامعة الموصل، الطبعة الثالثة، 1987، ص72

قدر الخبراء في وزارة الزراعة والتجارة مقدار الاستهلاك الكلي من الحنطة بـ (٢,٥) مليون /طن سنويا ، هذا يعني ان مقادير الانتاج والاستهلاك تكاد ان تكون متقاربة ، اذ يمكن ان نطبق المعادلة البسيطة التالية لاحتساب تحققيق الكفاية الذاية من الحنطة .

الانـــــــتـــــــاج – الاستـــــــــــــــهـــــلاك

٢,٢٠٠مليون/طن - ٤,٧مليون/طن= - ٢,٥ مليون/طن

قد يبدو للوهلة الاولى ان هناك عجز في مقدار المتوفر من الحنطة يقدر بـ (٢,٥) مليون /طن سنويا، اذ يبلغ مقدار الطلب العراقي على الحنطة (٤,٧)مليون /طن سنويا في حين بلغ انتاج الحنطة المحلي (٢,٢) مليون/ طن سنويا ، مما يستدعي استيراد (٢,٣) مليون / طن سنويا ، الامر الذي يتطلب تحفيز معدلات الانتاج المحلي لتوفير هذه المادة الاستراتيجية مستقبلا.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الطلب الاستهلاكي من الحنطة :-

عوامل عده يمكن تشخيصها في تفسير اتجاهات الطلب الاستهلاكي على سلعة معينة ومن هذه العوامل الاتي .

١- المرونة الانفاقية :-

لقد درس الاحصائي انجل حالات المرونة ووجد بأن مرونة الدخل للطلب على المواد الغذائية منخفضة جدا (اي لاتكون الكمية المشتراة ذات استجابة لتغيرات الدخل) وان مرونة الدخل بالنسبة للطلب على الالبسة والسكن هي مرونة متـكافئة ، في حين ان مرونة الدخل على وسائل التسلية والسلع الكمالية الاخرى اكبر من واحد ، وقد استنتج البعض من قانون انجل هذا بأن نسبة الدخل التي تنفق على المواد الغذائية من قبل الدولة هي خير دليل على رفاهية الدولة – اي كلما كانت الدولة فقيرة جدا كانت نسبة انفاقها على المواد الغذائية كبيرة جدا ، الجدول رقم (٨) يبين المرونة الانفاقية للحبوب في العراق لعام ١٩٩٣

جدول رقم (٨)

المرونة الانفاقية للحبوب ومنتجاتها في العراق لعام ١٩٩٣

المجموعة السلعية	المرونة الانفاقية قطاع الحضر	المرونة الانفاقية قطاع الريف	المرونة الانفاقية العراق	
الحبوب ومنتجاتها	١,١٥	١,٣٤	١,١٠	

المصدر : د. اموري هادي ، سرمد النجار ،ليلى جبر ، تحليل دوال الاستهلاك (دراسة تطبيقية لنمط انفاق المستهلك في العراق) دراسة غير منشورة ، وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية ،ص١٤

ملاحظة : تم الاعتماد على بيانات عام ١٩٩٣ ، بسبب عدم وجود مسح لاحوال معيشة الاسرة العراقية احدث من المسح الذي اعتمدناه

الترجمة الاقتصادية لبيانات الجدول رقم (٨) هو ان المستهلك لم يصل بعد الى مستوى الاشباع الكلي او الامثل من الحبوب ومنتجاتها (الحنطة جزء منها) كونه يعاني من انخفاض المستوى المعاشي وتراجع في مستوى دخله الحقيقي الامر الذي غير كثير من ميوله الاستهلاكية بحيث اخذ ينظر الى الحبوب وهي سلعة دنيا (ضرورية) على انها سلعة كمالية بسبب ارتفاع اسعارها قياسا بمستوى دخله ، لذا فأن الحكومة تتجة الى توفير كميات من الحبوب عبر نظام التوزيع الشامل (البطاقة التموينية) لتوخي الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن ان تنجم في حالة هيمنة القطاع الخاص على السلع الاستهلاكية الضرورية في ظل تدهور المستوى المعاشي.[١]

٢- دخل الفرد الحقيقي :-

يعد متوسط دخل الفرد الحقيقي واحد من المؤشرات المهمة التي يعول عليها في تحديد انماط الاستهلاك ، اذ بزيادة الدخل تنخفض الكميات المستهلكة وتتغير توليفاتها والعكس صحيح . الجدول رقم (٩) يبين متوسطات دخول الافراد الحقيقية ولسنوات مختاره

الجدول رقم (٩)

متوسط دخل الفرد الحقيقي في العراق ولسنوات مختاره

السنة	متوسط دخل الفرد الحقيقي دينار
١٩٩٧	١١٩٥
١٩٩٨	١٥٦٥
٢٠٠٢	١٥٧٨
٢٠٠٤	١٢٢٣

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ،٢٠٠٥ ،ص١٣

الواضح من خلال الجدول ان معدلات النمو المتحقق في عام ١٩٩٨ بلغت (٧,٢%) عما كان متحقق في عام ١٩٩٧في حين انه انخفض بمعدل (١٢%) عام ٢٠٠٤ عما كان متحقق في عام ١٩٩٨ ، الانخفاض في متوسطات دخول الافراد الحقيقية تدفعهم الى تحجيم استهلاكهم ، ولكن في الوقت نفسه تدفعهم الى زيادة الاستهلاك من السلع الضرورية والحبوب ليست بمعزل عن هذه الخاصية وبالتالي فأن دخل الفرد الحقيقي سيشكل عامل اتجاه زيادة الاستهلاك من الحنطة .

[١] د. اموري هادي ، سرمد النجار ، ليلى جبر ، تحليل دوال الاستهلاك – دراسة تطبيقية لنمط انفاق المستهلك في العراق ، دراسة اعدت في الدائرة الاقتصادية – وزارة المالية ، العراق ، ٢٠٠٦ ،ص٥٤

٣- الكثافة السكانية :-

ان العلاقة طردية بين زيادة حجم السكان وزيادة الاستهلاك ، اذ من البديهي ان ارتفاع الكثافة السكانية ستحول الى زيادة مقدار الاستهلاك القومي ، فالمجتمعات التي تعاني الانفجار السكاني غالبا ما نجدها تمر في حلقات فقر مدقع وازمات توفر الغذاء والسلع الضرورية ، والعراق في حالة ارتفاع في حجم السكان طيلة العقود الماضية ، اذ ان بيانات الجدول رقم (١٠) يبين تطور حجم السكان للمدة (١٩٩٤-٢٠٠٤)

جدول رقم (١٠)

تطور حجم السكان في العراق للمدة (١٩٩٤ -٢٠٠٤)

السنة	حجم السكان مليون /نسمة
١٩٩٤	١٩,٤
١٩٩٥	٢٠,٠
١٩٩٦	٢٠,٥
١٩٩٧	٢١,١
١٩٩٨	٢٢,٠
١٩٩٩	٢٢,٧
٢٠٠٠	٢٣,٣
٢٠٠١	٢٤,٨
٢٠٠٢	٢٥,٥
٢٠٠٣	٢٦,٣
٢٠٠٤	٢٧,١

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٤ ،ص٣٨

الجدول رقم (١٠) بين ان معدلات نمو السكان في حالة زيادة نسبية ، اذ بعد ان بلغ تعدد السكان عام ١٩٩٤ (١٩,٤) مليون نسمة ، واصل الارتفاع حتى بلغ (٢٧,١) مليون نسمة عام ٢٠٠٤ ، اي انه حقق مقدار في الزيادة وصل الى اكثر من (٧) مليون نسمة على امتداد السنوات العشرة الماضية . زيادة السكان لابد ان تفرض على الحكومة اعباء جديدة يتعلق بعضها بل اهمها بزيادة متطلبات الانفاق الاستهلاكي ، كما ان حصة السلع الاستهلاكية تكاد ان تستأثر بالنصيب الاكبر من التمويل العام بسبب انخفاض المستوى المعاشي[١] (كما اسلفنا)

[١] د. هدى العزاوي ،سرمد النجار ، المفاضلة بين استدامة البطاقة التموينية والخيارات البديلة ، دراسة من اعداد الدائرة الاقتصادية – وزارة المالية ،ص١٦

المبحث الثالث
سياسات تسعير الحنطة

بالرغم من الاختلافات الجذرية التي تحكم خطط الاقتصاد النامي من جهه وبرامج والاليات عمل الاقتصاد المتقدم من جهه اخرى ، الاان سياسات تسعير الحنطة يمكن عدها من القواسم المشتركة بين هذه المجموعة من البلدان او تلك ، اذ تقوم هذه السياسات السعرية على اساس توجيه الدعم الحكومي للمحاصيل التي تكتسب اهمية اقتصادية وفي مقدمتها الحنطة ، وهنا قد تتعدد اشكال واساليب الدعم الحكومي بحسب الامكانات المالية وطبيعة النشاط الذي يسير الاقتصاد بموجبه ، بالاضافه الى مراحل واشواط التنمية المتحققة .
وحتى تحقق سياسات الدعم الحكومي للحنطة الاهداف التي تصبوا اليها لابد ان ترافقها جملة من السياسات المكملة ، وعلية فأن نقاشنا في هذا المبحث سيدور في النقاط التالية :
- الدعم الحكومي المباشر
- دعم سعر المنتوج النهائي
- السياسات المكملة للدعم

اولا :- الدعم الحكومي المباشر

تتمثل هذه السياسة (بمجموعة الاجراءات والاسس والمباديء المترابطة لتحقيق اهداف اجتماعية او اقتصادية او سياسية تنعكس في الميزانية العامة وفق برنامج معين لمدة زمنية معينة عادة ما تكون سنه).
اذن الدعم الحكومي المباشر ماهو الاجزء من الانفاق التحويلي الذي تخصصه الموازنة العامة بقصد احداث تغيرا ايجابيا قي قطاع او غرض معين[1] .
الموازنة العامة في العراق اتجهت ومنذ سنوات الى رفد القطاع الزراعي بالدعم المباشر من خلال توجيه مخصصات لدعم المزارعين ، بيانات الجدول رقم (١١) تبين مقدار الدعم الحكومي الذي يحصل عليه المزارعين من الموازنة العامة .

[1] محمد حسن رشم ، تحليل بعض الاثار الاقتصادية لسياسة دعم اسعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق للمدة (١٩٧٤- ١٩٩٦) اطروحة دكتواره مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداء ، العراق ، ١٩٩٩، ص٢١

جدول رقم (١١)

مقدار دعم المزارعين في الموازنة العامة المخططة للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦)

السنة	دعم المزارعين (مليار دينار)	نسبته من الانفاق التحويلي	نسبته من الانفاق العام
٢٠٠٤	٣٠٠	٢,٣٢	٠,٤٩
٢٠٠٥	٣٣٠	٢,١٢	٠,٩٢
٢٠٠٦	٣٠٠	٠,٦٤	٠,٥٩

المصدر : وزارة المالية – دائرة الموازنة العامة

الواضح من بيانات الجدول رقم (١) ان تخصصيصات دعم المزارعين تكاد ان تكون مستقرة ، اذ لم تحقق الا زيادة بسيطة بلغت (٣٠)مليون دينار عام ٢٠٠٥ ، اذ بلغت (٣٣٠) مليار دينار ، وهي بهذا حققت نسبة مقدارها (٢,١%) من الانفاق التحويلي و (٠,٩٢%) من الموازنة العامة .

ان استقرار مخصصات المزارعين توحي الى حد ما بميكانيكية عمل الموازنات العامة الحديثة على وجه التحديد ، حيث اتسمت هذه الموازنات بتفوق الانفاق الاستهلاكي كنتيجة لضعف المستوى المعاشي لفئة كبيرة من المجتمع وتدهور قطاع الخدمات بشكل ملحوظ بالاضافة الى قيود الالتزمات الدولية وتصفية ديون العراق ، كل هذه العوامل وغيرها حدت من قدرة الحكومة على توسيع نطاق دعم المزارعين كخطوه بأتجاه اصلاح وتأهيل وتنمية القطاع الزراعي .

حصة المزارع من الموازنة العامة تأخذ اشكالا عده ابرزها الاتي :

- **شراء محاصيل زراعية**
- **الدواجن**
- **البذور**
- **بيع الاسمدة بأسعار منخفضة**

ان الدعم الذي يقدم لمستلزمات تحل محل مستلزمات اخرى عرضها ثابت نسبيا (الاسمدة تحل محل الارض)تكون نتائجه الاقتصادية افضل من الدعم الذي يقدم لمستلزمات اخرى يكون عرضها وافرا او مرنا (مثل الالات التي تحل محل اليد العاملة) وكذلك يجب ان تكون المستلزمات المدعومة متوفرة بكميات مضمونة وكافية في الاماكن الملائمة وفي الوقت المطلوب وبالشكل المناسب والصالح للاستخدام من جانب صغار المزارعين لامن جانب كبار المزارعين ويمكننا توصيح اهمية دعم مستلزمات الانتاج الهادفة لزيادة الانتاجية من خلال الشكل البياني (٢) حيث يمثل المحور العمودي (P)السعر ، والمحور الافقي(Q) الكمية ، فيما يمثل المنحنى (DD) طلب المزارعين على الاسمدة الكيمياوية ويمثل (P1)

السعر العالمي للاسمدة ، بينما يمثل المنحى (SS) عرض الاسمدة والذي افترض ان يكون كامل المرونة بمستوى السعر(P1) . لنفترض ان الدولة قدمت دعما [1] للاسمدة ادى الى انخفاض سعر الوحدة الواحدة من الاسمدة وبالكمية (Q1,Q2) ومن ثم انعكس ذلك بزيادة الانتاج .
ومن جانب ثاني فكما يترتب على سياسة دعم الاسعار المنتوج من اثار فأن اية زيادة في سعر المدخلات ستؤدي الى ارتفاع الكلفة التي تتحملها الدولة وذلك لان سعر السماد المدعوم اقل بكثير من السعر العالمي (الاعلى) الذي تستورد به الدولة ولهذا تكون اية زيادة في دعم مستلزمات الانتاج مكلفة .
وبغية انجاح عمليات الدعم ينبغي ان تتغير اسعار مستلزمات الانتاج بتغير العوامل التي تؤثر على العرض والطلب بأستثناء الحالات التي يقدم فيها دعم محدد بصفة موقتة يكون الغرض الاساسي منه تحفيز المزارعين على الاسراع في تطبيق الاساليب الزراعية المحسنة او تلافي اثار الارتفاع الشديد والمفاجيء في اسعار مستلزمات الانتاج المستورد مثل الاسمدة .

[1] د. خزعل مهدي الجاسم ، مصدر سابق ، ص٤١

شكل بياني رقم (2)
اثر دعم سعر السماد الكيماوي

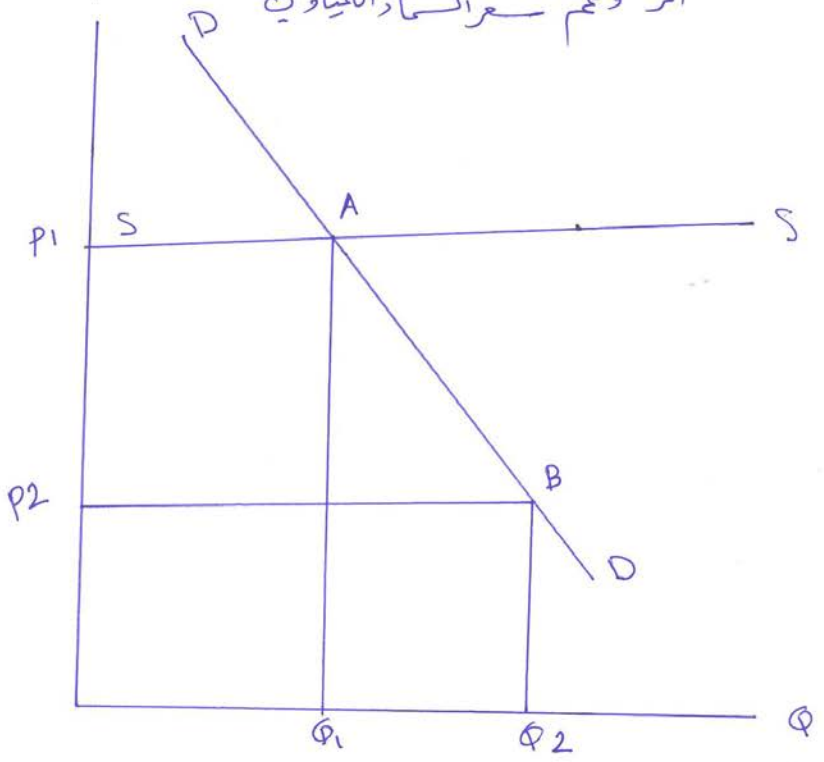

المصدر: د. فرحل مهدي الحاسم، الاقتصاد الجزئي، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص 120

ثانيا:- سياسة دعم سعر المنتوج النهائي

بما ان الانتاج يمتاز بكونه عملية بايولوجية تتأثر كثيرا بالظروف الطبيعية وبالعديد من المتغيرات الخارجية ، لهذا سيتذبذب الانتاج من موسم لاخر ويسبب تذبذبا للاسعار الزراعية وبأتجاه معاكس لتذبذب الانتاج ، وهذا ناتج عن طبيعة الطلب غير المرن على المنتجات الزراعية .

ان صعوبة معالجة تذبذب الانتاج الزراعي نتيجة للاسباب الانفة الذكر جعلت الجهود تنصب على الاسعار للحد من تذبذبها والاستعانة بسياسة دعم سعر المنتوج ، وغالبا ما يتم الدعم بالوسائل الاتية :

١- رفع اسعار الشراء او المحافظة عليها وهذه وسيلة مباشرة لدعم المزارعين وتوجيههم نحو انتاج سلعة معينة دون غيرها .

٢- تحديد الحدود الدنيا للاسعار ، اذ تقوم الدولة هنا بالاعلان عن الحدود الدنيا للاسعار التي تشتري فيها من المزارعين لطمأنتهم وتحفيزهم لزيادة الانتاج

ان سياسة الحد الادنى التي تعلن قبل الموسم الزراعي قد تعكس بشكل جيد كلفة الفرص البديلة للاستيراد عند وقت اعلانها والتي تمكن الحكومة من امتلاك المقدرة على المقارنة بين كلف الفرص البديلة للانتاج والاستيراد ، الاان سعر الحد الادنى قد يصبح منخفضا جدا او عاليا جدا عند وقت الحصاد ، وهذا يعني ان عدم الاستقرار في الاسعار العالمية للسلعة يعد موضوعا على قدر عالي من الاهمية في تصميم السياسة السعرية المحلية في الاجل القصير . وبنفس الوقت فأن السعر العالمي مهما يكن مستواه يجب تحويله الى ما يعادله بالعملة المحلية ، وذلك لتسهيل عملية المقارنة بين السعرين العالمي والمحلي بأستخدام الوحدة النقدية المحلية .

ومن جانب اخر فأن لاعلان سعر الشراء قبل موعد الزراعة اهمية كبيرة في مساعدة المزارعين على اتخاذ قراراتهم بشأن الموارد المتاحة وخاصة تخصيص الاراضي الزراعية بين مختلف المحاصيل الزراعية والاعلان المسبق قبل موعد الزراعة يجب ان يكون من الدقة وبما يضمن التركيبة المحصولية التي تنسجم واولويات الامن الغذائي للقطر [١].

وعند تسعير اي محصول استراتيجي يجب ان يكون التوازن واضحا وبما لايؤدي الى تشجيع المزارعين على التوسع بزراعة محصول الى الاراضي المخصصة بالاساس لمحصول اخر ، كما ان لمعرفة مرونات استجابة العرض السعرية اهمية كبيرة في التعرف على التأثير المتوقع للاسعار المعلنة من قبل الدولة في التأثير على المساحات المزروعة من تلك المحاصيل .

ويمكننا في الشكل البياني رقم (٣) ان نبين العلاقة المتبادلة بين اسعار الدعم وكمية الانتاج لتحديد مدى استجابة الاخيرة للتغير في اسعار الدعم .

[١] محمد حسن رشم ، مصدر سابق ، ص٤٣

يشير المحور العمودي (p) في الشكل اعلاه الى السعر والمحور الافقي (Q) الكمية ، وان طلب السوق على سلعة زراعية يمثله المنحنى (DD) ومنحنى العرض لهذه السلعة هو (SS) ، ولو تركت قوى العرض والطلب تتفاعل بحرية في سوق المنافسة لكان سعر التوازن هو بمستوى (p1) وكمية السلعة التي تنتج في هذا السوق هي (Q1) فأذا كان هذا السعر ليس من صالح المنتج كأن يكون سعرا منخفضا وان السعر المرغوب فيه هو (P2) اي سعر الاسناد ، فأن منحنى العرض يجب ان يكون (S1S1)اي ان الكمية المعروضة يجب ان تكون بمقدار (Q2) واحدى الطرق المتبعة لتحقيق عرض كمية(Q2)من الناتج (اي ايجاد منحنى عرض S1S1)هي ان تسحب الحكومة المختصة الفائض من السلعة من السوق ، هذا الفائض هو بمقدار(Q2,Q3) ليصبح منحنى العرض الجديدS1S1 ومنحنىالطلب (DD) وعند نقطة تقاطعهما في النقطة (B)يتكون سعر السوق (p2) في سوق المنافسة وهو سعر الدعم او سعر الاسناد لانه سعر رفع الى المستوى المرغوب فيه والذي كان قد حفز المنتجين الزراعيين لزيادة انتاجهم الى المستوى (Q3)[1]

[1] د. محمد القريشي ،د. ناظم الشمري ، مبادي علم الاقتصاد ، مطبعة جامعة الموصل ،١٩٩٣،ص٨١

شكل بياني رقم (3)
سياسة دعم سعر المنتوج النهائي.

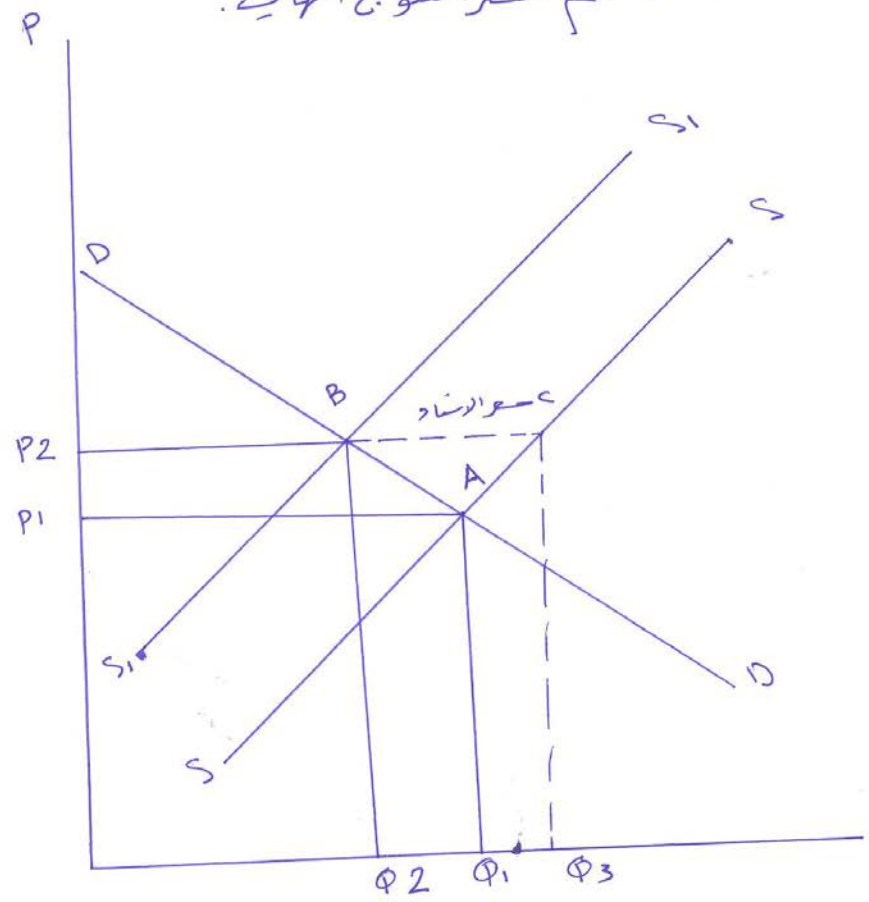

المصدر: د. عبد الوهاب مطر الدوري، الاقتصاد الزراعي
مطبعة جامعة الموصل، العراق، 1988، ص81

العراق ينتهج ستراتيجية دعم سعر المنتج النهائي قوامها شراء الحنطة من المزارعين بأسعار تشجيعية* وصلت بحسب بيانات عام ٢٠٠٦ الى (٤٥٠) الف دينار للطن ، وعند مقارنة السعر التشجيعي هذا مع الاسعار الحكومية للحنطة ، يتبين ان مقدار العبء الذي تتحمله الدولة والذي يمثل مقدار الدعم الحكومي للحنطة . المعادلة البسيطة التالية تؤكد هذه الحقيقة .

سعر الشراء الحكومي – سعر البيع الحكومي = مقدار الدعم
(من المزارع) (للمستهلك)

(٤٥٠) الف دينار /طن - (١٧,٦٠٠) دينار /طن = (٤٢٩,٨) الف دينار /طن

ثالثا : السياسات المكملة للدعم الحكومي

قد لاتأتي سياسات الدعم الحكومي ثمارها الا من خلال وجود سياسات مكملة لسياسة دعم الاسعار الزراعية وهي اما ان تكون متكيفة او منساقة بأتجاه تحقيق هدف سياسة دعم الاسعار فينجم عنها تعظيم للاثار المرجوه من سياسة الدعم وهذه السياسات هي

١-السياسة الائتمانية :-

بالنظر للضعف الملحوظ في المدخولات الشخصية لاغلبية المزارعين في البلدان النامية فأن اهمية القروض تزاد وضوحا ، الامر الذي يتطلب توفيرها للمزارعين بشروط ميسرة وتكاليف مقبولة عن طريق مؤسسات اقراضية رسمية اوشبة رسمية. من هنا فأن التسليف يعد افضل وسيلة لضمان توجية القروض بالاتجاه الصحيح ، اذ ان القرض لايقدم دفعة واحدة وانما على شكل دفعات تتماشى ومراحل الانشاء للمشروع الزراعي بحيث يكتمل منح القرض مع اكتمال المشروع الزراعي نفسه

الجدول رقم (١٢) يوضح حصيلة القروض المقدمة من صندوق اقراض الفلاحين موزعة حسب المحافظات

* هو ان تقوم الحكومة بوضع حد اعلى لاسعار الحنطة التي تشتيرها والمزارع حر في بيعه للدولة عند هذا السعر او الى جهة اخرى يكون سعرها اعلى .

الجدول رقم (١٢)

حصيلة اقراض الفلاحين موزعة حسب المحافظات وبحسب بيانات عام ٢٠٠٦

المحافظة	مبلغ التسليف مليون دينار	عدد المقترضين
نينوى	١١	٢
صلاح الدين	١٢٧٥	٥٣٢
ديالى	١١٧	٥٢٨
كركوك	١١١	٦٣
بغداد	٧٩	٤٥
بابل	١٥٤٠	٩٨٢
كربلاء	١٩٧٠	٨٢٤
النجف	٥٤٤	٧١٦
الديوانية	٢٢٨	٢٩١
ذي قار	١٠٣٢	٨٠٥
المثنى	٤٤٣	٣٥٨
واسط	١٥٢٦	٩٤٢
ميسان	٢٠٩٦	١٥١٥
البصرة	٤٠٤	١٣٧
المجموع	١٢٤٣١	٧٧٤٠

المصدر : وزارة الزراعة – دائرة التخطيط والمتابعة

الواضح من خلال الجدول ان مجموع المبالغ المقرضة (١٢,٤) مليار دينار ، وكان نصيب محافظة ميسان هو الاكبر اذ جاءت في المرتبة الاولى تلتها محافظة كربلاء ثم محافظة بابل .

٢-السياسات الضريبية :-

يمكن اعتبار السياسةالضريبية شكلا مكملا من اشكال دعم اسعار المنتج الزراعي فيما اذا استخدمت لهذا الغرض . فعند شروع الدولة بأتجاه دعم المنتج الزراعي فأنها تعتمد الى تخفيض نسبة الضريبة على الانتاج الزراعي او الغائها ممايؤدي الى تخفيض كلفة الانتاج بمستوى التخفيض هذا . وهناك الكثير من الدول التي تعتمد عمليات الاعفاءات الضريبية على الانتاج الزراعي كجزء من عملية الدعم التي توفرها للقطاع الزراعي.[١]

العراق اقدم منذ مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي الى تفعيل السياسة الضريبية بأتجاه خفض او الغاء الضرائب الملقاة على كاهل المزارعين بغية خفض نفقات الانتاج وتطوير الانتاج الزراعي كما ونوعا ، فقد عمل المشرع الضريبي العراقي على الغاء ضريبة الاراضي الزراعية رقم (٦٠) لسنة ١٩٦١ وذلك في عام ١٩٨٠ ، وقد جرت محاولات لاعادة العمل به في عام ١٩٨٥ الانه لم يكتب لها النجاح[٢]

[١] قبال هاشم مطشر ، محددات استهلاك الغذاء في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ،العراق ، ١٩٩٩،ص٦٣

[٢] لم يتم اعادة العمل بهذا القانون بموجب الاسترتيجية الضريبية لعام ٢٠٠٤ والتي اقرتها سلطة الائتلاف الموقتة (سابقا) بالامر الاداري رقم (٤٩)

الاستنتاجات

١- انخفاض حجم الانتاج المحلي من الحنطة على الرغم من استمرار الزيادات المتحققة على امتداد سنوات الدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٥) ، اد ان هذا الانخفاض جاء نتيجة انخفاض انتاجية الغلة الزراعية للحنطة .
٢- شكلت الكميات المستوردة نسب كبيرة جدا من حجم الطلب المحلي اشدها عام ٢٠٠٠حيث بلغت (٢٤٣%) وهذا راجع الى ارتفاع الطلب الاستهلاكي من الحنطة وعدم قدرة الانتاج المحلي على الوفاء بمتطلبات الطلب المتزايد .
٣- اعتمدت وزارة الزراعة ستراتيجية قوامـــها تقديم الدعـــــم والاسناد الى المزارعين بشكل عام ومزارعي الحنطة بشكل خاص ، اذ قدمت البذور المعفرة واسمدة مكافحة ادغال الورقة الرفيعة والعريضة .
٤- تفوق الانتاج المروي (المعتمد على وسائل الري) على حجم الانتاج الديمـي (المعتمد على مياه الامطار) حيث شكل الاول (٨١,٦%) من مجموع الانتاج الكلي للحنطة ، في حين ان الثاني لم يسهم الاب (١٨,٣%) من اجمالي انتاج الحنطة .
٥- ضعف خصوبة التربة في محافظات جنوب العراق شجعت انتاجيته في محافظات الشمال والشمال الغربي ، حيث ان محافظتي نينوى وكركوك حققت ما يقارب (٥٠%) من مجموع الانتاج الكلي .
٦- لانخافض متوسط الدخل الحقيقي للمستهلك العراقي اصبحت المرونة الانفاقية للحنطة عالية حيث وصلت الى (١,١%) وهذا يعني ان المستهلك لم يصل بعد الى مستوى الاشباع الكلي من هذه السلعة .
٧- على الرغم من زيادة مخصصات الدعم الحكومي المباشر من جانب وزيادة الاسعار من الدولة بحيث اصبح سعرها التشجيعي يزيد بكثير عن السعر الدولي ،الان الكميات المنتجة لاتزال لم تحقق بعد الاكتفاء الذاتي .
٨- يحظى المزارعين بالعديد من التسهيلات الائتمانية التي يوفرها صندوق اقراض الفلاحين او المصرف الزراعي ومن جهه اخرى فهناك اعفاء ضريبي للفلاحين بدء تطبيقه منذ عام ١٩٨٠، غير ان المزارعين لم يستغلو مثل هذه التسهيلات في زيادة الانتاجية .

التوصيات

١- اعادة تأهيل البنى التحتية وفي مقدمتها شبكات الري والبزل كون ان مايزيد عن ٨٠% من انتاج الحنطة يعتمد على الزراعة المروية التي تعتمد على وسائل الري والتنقيط.
٢- العمل على اصلاح الترب التي لاتمتلك جودة وكفاءة لزراعة الحنطة من خلال زج الاسمدة والمبيدات وسائر العمليات الفنية في سبيل توسيع رقعة الاراضي المزروعة وبالتالي زيادة حجم الانتاج
٣- توسيع نطاق وسائل دعم وزيادة الانتاج سواء من خلال تقديم البذور او الاسمدة والمبيدات بأسعار مدعمة بما من شأنه رفع معدلات الانتاج المحلي
٤- استخدام المكننة الحديثة في الزراعة وتوفير اجازات استيرادها من قبل القطاع الخاص بغية تحسين جودة الانتاج وضمان سرعة الانجاز
٥- جعل السعر التشجيعي يتقارب من سعر الدعم العالمي للحنطة حتى لاتكون هناك فجوات سعرية تسمح بقيام عمليات الفساد الاداري
٦- العمل على زيادة الغلة الزراعية من خلال اصلاح التربه
٧- دعم القطاع الزراعي من خلال توفير القروض الميسره لتوفير مستلزمات انتاج الحنطة
٨- على وزارة الزراعة تنظيم دورات تثقيفية للمزارعين لتعريفهم على اخر مستجدات زراعة الحنطة في العالم وانواع البذور والاسمدة المتطوره

المصادر :-

١- د.خزعل مهدي الجاسم ، الاقتصاد الجزئي ، مطبعة جامعة بغداد ، العراق ، سنة الطبع غير موجودة .
٢- د.طارق العكيلي ، الاقتصاد الجزئي ، مطبعة جامعة الموصل .
٣- د.محمد صاقة ،د.هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة دار المسيرة ، الاردن ،٢٠٠٦
٤- د.محمد طاقة ،د.ضياء صافي ، تطور العوامل المؤثرة في انتاجية الدونم الحنطة في العراق ، مجلة الرافدين ، العراق ،العدد (٢٨) ١٩٩٤.
٥- محمد حسن رشم ، تحليل بعض الاقتصادية لسياسة دعم اسعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق للمدة (١٩٧٤- ١٩٩٦) ، اطروحة دكتواره مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، العراق ، ١٩٩٧.
٦- اقبال هاشم مطشر ، الاثر التراكمي للحصار الاقتصادي في متغيرات مختاره من الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٧٠- ٢٠٠٠) اطروحة دكتواره مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠٠٤ .
٧- عبد الغفور ابراهيم احمد ، الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، اطروحة دكتواره مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، العراق ، ١٩٩٧ .
٨- د.اموري هادي ، سرمد النجار ، ليلى جبر ،تحليل دوال الاستهلاك – دراسة تطبيقية لنمط انفاق المستهلك في العراق ،دراسة غير منشورة ، وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية ، العراق ،٢٠٠٦.
٩- عماد حسن النجفي ، استهلاك الحبوب الرئيسية في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، العراق ، ١٩٨١.
١٠- اقبال هاشم مطشر ، محددات استهلاك الغذاء في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، العراق ، ١٩٩٩
١١- د.هدى العزاوي ، سرمد النجار ، المفاضلة بين استدامة البطاقة التموينية والخيارات البديلة ،دراسة غير منشورة ، وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية